اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٦٠	١٢٧٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

بسبب أزمة الوقود

إرتفاع أسعار الحراثة يبعد الكثير من الفلاحين عن الزراعة

بغداد/ حسين ثغب

تمثل الحراثة احد الجوانب الرئيسة في عملية التحضير للمواسم الزراعية المختلفة.. حيث لا يمكن أن يبدأ الفلاح زراعة محصول معين من دون حراثة الأرض التي يخطط لاستثمارها ولكن خلال الفترة الماضية ومع ظهور مشاكل قلة الوقود وشحتها. صار يمتنع أصحاب المكائن الزراعية عن العمل بأسعار تتناسب وإمكانات المزارع حتى وصل اجر ساعة عمل واحدة بالماكنة الزراعية الى (٢٣) الف دينار وأحيانا يتجاوز هذا المبلغ الامر الذي ولد احباطاً لدى المزارعين لاسيما إنهم لا يستطيعون الاستغناء عن خطوة الزراعة هذه..

يقول غالب حسن خلف مزارع من منطقة ذات السلاسل شمال غربي مدينة بغداد: لدي مساحة واسعة من الأرض استثمرها من زمن بعيد في زراعة محاصيل مختلفة ولم تكن الحراثة (حراثة الأرض) خطوة معقدة بل كانت لا تثقل كاهل المزارع وأسعارها مناسبة للطرفين المزارع وصاحب الماكنة الزراعية الامر الذي يدفع الفلاح في السابق الى حراثة الأرض عدة مرات وباتجاهات متعاكسة للحفاظ على سطح المساحة المزروعة من الميلان ولكن بعد أن ظهرت مشاكل الوقود أصبح من الصعب تحديد اجر ماكنة الحراثة فبعد أن كان اجر ساعة العمل الواحدة للماكنة الزراعية لا يتجاوز (٣) آلاف دينار أصبح اليوم بارتفاع متواصل مع كل ازمة وقود يتعرض لها الشارع العراقي حتى أصبحت أسعار الحراثة لا تتناسب مع واقع الإنتاج الزراعي وأسعاره المتدنية أنا مثلا عندما ارغب باستثمار مساحة الأرض التي املكها احتاج الى اكثر من (١٢٠) ساعة حراثة فقط... في وقت وصل اجر الحراثة في المنطقة التي اسكنها الى (٢٤) الف دينار للساعة الواحدة.. وهذا أمر عقد مسألة استثمار الأرض وجعلنا نبتعد عن الزراعة خلال هذه الفترة من الزمن عسى أن تظهر حلول لهذه المشكلة التي أثرت سلبا في الإنتاج الزراعي المحلي وأبعدت أعداداً من المزارعين عن استثمار الأرض.

وحدثنا طالب عباس خلف مزارع من إحدى قرى منطقة المناصير غربي مدينة بغداد قائلا: عُرفت أراضي منطقتنا بوفرة أنتاجها لاسيما عندما تتوفر وسائل نجاح العملية الزراعية.. ولكن بعد أن أصبحت تكاليف الإنتاج لا تغطي ما ينفق على الأرض شرع المزارعون بتقليص مساحة الأرض التي كانوا يستثمرونها في الزراعة سابقا.. ومشكلة الحراثة أصبحت من معوقات الإنتاج حيث أبعدت كثيراً من المزارعين عن مواصلة نشاطهم الطبيعي خلال المواسم الزراعية على امتداد السنة خصوصا بعد أن ارتفعت أجور عمل الماكنة الزراعية التي وصلت الى مستويات خيالية. وعندما نرغب باستثمار مساحة (٥) دوانم فأنها تحتاج الى مبلغ (٢٠٠) دينار لحراثة المساحة المستثمرة وبعد ذلك يتم تجريف الأرض وتقسيمها الى ألواح منتظمة تسهل عملية السقي وهذا الامر يحتاج الى مبالغ أضافية.. وبذلك تصبح التكاليف مرتفعة ولا تناسب واقع الزراعة في ظل واقع الاسعار المتدني للخضراوات والحبوب وجميع المنتجات الزراعية..

وتابع الحديث زياد جبار فياض مزارع من قرية جويبة في إحدى ضواحي مدينة بغداد قائلا: أنا من المزارعين الذين يملكون ماكنة زراعية مع كافة لوازم تهيئة الأرض وإعدادها لزراعة المحاصيل الزراعية ويعتبرني الكثير أن حالي أفضل منهم... ولكن في حقيقة الامر لا يختلف حالي كثيرا عن المزارعين الذين لا يملكون ماكنة زراعية. لان أسعار الوقود تعتبر السبب الرئيس في زيادة أسعار الحراثة وغيرها من مراحل الإعداد المختلفة والضرورية في أعداد الأرض واستثمارها... فنحن نحصل على وقود الكاز أويل (الكاز) من السوق السوداء بأسعار خيالية تجاوزت (٢٣٠) الف دينار للبرميل الواحد وهذا جعلنا نشرع الى الاختصار في كثير من مراحل الأعداد برغم انه يؤثر سلبا في الإنتاج الزراعي.

وقال قيس جواد علي صاحب ماكنة زراعية: زيادة الأسعار التي حدثت في ميدان الحراثة وغيرها من مراحل الإعداد لم نكن طرفا فيها حيث نعمل وفق سياقات ثابتة.. حين نحصل على الوقود من محطات التعبئة يكون اجر العمل محدداً بسعر معين.. أما عندما نشتري الوقود من السوق السوداء فيكون اجر الحراثة مرتفع جدا ولا يناسب المزارع وصاحب الساحبة على حد سواء.. ونرغب في أن تكون هناك آلية تحددها الجهات المختصة توفر من خلالها الوقود الى أصحاب المكائن الزراعية وبالمقابل تحدد اجر عمل الماكنة ويكون ملائماً لجميع أطراف العملية الزراعية.

وشاطرهم الحديث المهندس الزراعي حيدر على من احد القطاعات الزراعية في ضواحي مدينة بغداد قائلا: مشكلة الحراثة تفاقمت كثيرا خلال الفترة الماضية مع صعوبة الحصول على الوقود.. الامر الذي قاد الى رفع الأسعار الى مستويات لم يكن يتوقعها المزارع العراقي وصارت تؤثر سلبا في مستوى الإنتاج الزراعي المحلي.الامر الذي يدفعنا الى المطالبة بان تكون هناك آلية تعاون مشترك بين وزارتي الزراعة والنفط لوضع حلول مشتركة تؤمن توفير الوقود الى الساحبات الزراعية بأسعار مدعومة وهذا يقود الى انخفاض اجر عمل الساحبات الزراعية وهكذا نكون قد وضحنا حلا لأحدى المشاكل التي يعاني منها المزارع العراقي وكذلك خطوة لرفع مستوى الإنتاج الزراعي المحلي الذي انخفض كثيرا عما كان عليه.

وزير النفط: لا معاملة خاصة لشركة "لوك أويل" الروسية

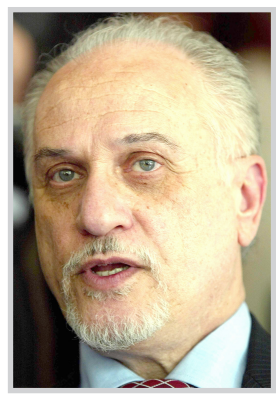
حسين الشهرستاني

اعلن وزير النفط حسين الشهرستاني ان على مجموعة "لوك اويل" النفطية الروسية تطبيق الشروط نفسها المفروضة على الشركات المتنافسة اذا رغبت في الفوز بحق استغلال حقل القرنة الغربي ٢ النفطي العراقي رغم علاقاتها السابقة مع العراق.

وقال الوزير في تصريح صحفي" ان "على الشركة الروسية ان تتنافس مع غيرها من المجموعات التي تأمل في استغلال ذلك الحقل. بما ان روسيا عملت فيه في الماضي، فقد تجد نفسها في موقع افضل وتقدم عرضا اكثر تنافسية.

وكانت "لوك اويل"، كبرى شركات انتاج النفط في روسيا، وقعت عام ١٩٩٧ عقدا تبلغ قيمته مليارات الدولارات لاستثمار حقل القرنة الغربي ٢ لكنها طردت من العراق بسبب خلاف مع النظام السابق على ما اعلن الشهرستاني خلال مؤتمر صحافي. واوضح الوزير ان "قانونا للنفط والغاز في طور الدراسة في البرلمان (العراقي) ونحن نامل ان يتمكن (النواب) من اقراره في ايلول. وعندما يقر هذا القانون سنطلق اول استدراج عروض للحقول (النفطية)".

واضاف "ستتحول سائر الحقول النفطية في العراق قيد الانتاج (...) الى الشركة النفطية الوطنية العراقية. وهذا يشمل ايضا حقل القرنة الغربي".

وتابع "يمكن للشركة الوطنية ان تدعو شركات اخرى" لمساعدتها على استثمار هذه الحقول.

ويوجد في العراق حاليا نحو ثمانين حقلا نفطيا قيد الاستثمار تبلغ كميات النفط المؤكدة فيها ١١٥ مليار برميل، وسيتم اجراء استدراج عروض لاستثمار "ثلث" هذه الحقول فقط، اي تلك التي لا تنتج النفط حتى الآن على ما اعلن الوزير.

وزارة الصناعة: خطة إستراتيجية جديدة لتنفيذ مشاريع استثمارية

بغداد/ المدى

وضعت وزارة الصناعة والمعادن خطة مدروسة لتنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية الجديدة ضمن برنامجها الخاص بالتخطيط والاعلان عن مشاريع استثمارية والتوجه نحو سياسة السوق المفتوح.

وقال المكتب الاعلامى فى الوزارة في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه ان هذه المشاريع تتمثل بمختلف الصناعات الغذائية والدوائية والبتروكيمياوية وسيتولى مسؤولية تنفيذها القطاع الخاص كما ستتضمن الترويج لأشكال الاستثمار المختلفة وتوجيه الدعوة للمشاركة سواء اكان مستمثرا عراقيا أم اجنبيا وفق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

واوضح المصدر ان من هذه المشاريع مشروع الانابيب الملحومة طوليا والخاص بالانابيب النفطية لتلبية حاجة وزارة النفط ومشروع جديد للصناعات البتروكيمياوية في البصرة ومشروع اخرلانتاج الأسمدة والزجاج المسطح فضلا عن مشروع تصفية وتعبئة الزيوت النباتية في البصرة وعدد من المشاريع الاخرى.

وفيما يتعلق بأعمال تأهيل عموم المصانع المعطلة في الشركات التابعة للوزارة وضعت الوزارة خطة تمثلت بالعمل على تأهيل هذه المعامل من خلال القروض من وزارة المالية وعلى اساس تسديدها بعد التأهيل ومن الانتاج المتحقق اضافة الى العمل على ايجاد الوسائل المناسبة لاعادة هذه المعامل حسب الاولوية في حاجة الانتاج واختيار المواقع الأكثر أمنا واستقرارا والتوجه نحو تاهيل وتحديث المعامل التي تتطلب استثمارا عاليا من خلال الاعلان ودعوة الشركات المتخصصة والممولين للمساهمة في التاهيل وفق اسلوب المشاركة بالادارة والانتاج.

وذكر المصدر ان الوزارة تستعد للإعلان خلال الفترة القليلة القادمة عن الوجبة الثانية من الملفات الاستثمارية الخاصة بتأهيل المعامل والبالغ عددها ١٢ معملا في مختلف محافظات العراق حيث سبق لها الاعلان عن ١٣ معملا للاستثمار في القطاعات الإنشائية والكيمياوية والبتروكيمياوية

وزير المالية يدعو الشركات الإيرانية إلى الاستثمار في العراق

بغداد/ كريم السوداني

إستقبل وزير المالية باقر جبر الزبيدي السيد شاطر زادة وكيل وزارة الصناعة الأيراني والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء أستعراض العلاقات المتميزة بين البلدين الجارين.

وأكد وزير المالية أن العلاقات الثنائية تتطور بشكل أيجابي وخصوصا بعد الزيارة الأخيرة لدولة رئيس الوزراء للجمهورية الأسلامية الأيرانية والتي أسهمت بشكل كبير في فتح آفاق جديدة للتعاون الأقتصادي والأمني بين البلدين.

ودعا الوزير الشركات الأيرانية للأستثمار في العراق من أجل النهوض بواقع الخدمات في المحافظات العراقية والأستفادة من خبرة الشركات الأيرانية في مجالات الطاقة والنقل ومشاريع المياه والكهرباء والخدمات العامة.

ومن جهته أستعرض وكيل وزارة الصناعة الأيراني آفاق التعاون بين العراق وأيران ومساهمة الشركات الأيرانية في تأهيل المصانع والمشاريع الخدمية العراقية والأستفادة من التجربة الأيرانية في النهوض بواقع الصناعة العراقية وخصوصا في مجال صناعة السيارات والبتروكمياويات حيث أشار الى أن أنعاش الصناعة الوطنية يقلل الضغط على الموازنة الحكومية وأبدى استعداد الحكومة الأيرانية للتعاون في جميع المجالات.

الخبراء يتوقعون المزيد من الخسائر

البورصات العالمية تترنح تحت تأثير أزمة العقارات الأمريكية

لندن/ وكالات

ترنحت أسواق المال العالمية ، وساد جلساتها الكثير من التردد والتخبط، مع تزايد المخاوف من تحول أزمة القطاع العقاري الأمريكي إلى أزمة عالمية، تصيب أسواق الائتمان العقاري العالي المخاطر.

ففي أوروبا اندفع البنك المركزي الأوروبي لتدارك ما أصاب بورصات القارة، فضخ ٦١ مليار يورو، (قرابة ٨٤ مليار دولار) في القطاع المصرفي، على شكل أوراق مالية ذات أجل ثلاثة أيام، في ثاني تدخل له خلال أسبوع واحد، بعدما سبق له وضخ ٩٥ مليار يورو (قرابة ١٣١ مليار دولار) لتهدئة الأسواق. وكان مؤشر (FTSE 100) البريطاني قد خسر ٣,٧ في المائة من قيمته الجمعة الماضية، فيما تراجع مؤشر (CAC 40) الفرنسي ٣,١ في المائة، وتبعه مؤشر (DAX) الألماني الذي فقد ١,٥ في المائة.

وقد ضرب التراجع أسهم الشركات العالمية التي تمتلك أصولاً أو استثمارات في الولايات المتحدة، فتراجع سهم ("Allianz" 2.7) في المائة، بعدما أعلنت أنها تمتلك ائتمانا بقيمة ٢,٣ مليار دولار في السوق الهامشية الأمريكية.

أما في آسيا، فقد ترنح مؤشر نيكاي ٢٢٥ الياباني، وأقفل خاسراً ٢,٤ في المائة من قيمته، فيما تراجه مؤشر (TOPIX)، ثلاثة في المائة، وفقاً لأسوشيتد برس.

وأعلن المصرف المركزي الياباني أنه ضخ تريليون ين، (قرابة ٨,٣٩ مليار دولار) في الأسواق المالية.

وحذر الخبير المالي، مات بوكلاند، من حدوث المزيد من الانهيارات، وقال إن النقص الحاصل في تبادل المعلومات الاقتصادية سيدفع نحو المزيد من التراجع، وذكّر بأن بورصة لندن فقدت ٥٠٠ نقطة بسبب ذلك خلال شهر واحد، وباتت الآن مهددة بالهبوط دون حاجز دعمها الكبير عند مستوى ٦٠٠٠ نقطة.

أما في الولايات المتحدة نفسها، فلم ينفع تعهد الاحتياطي الفيدرالي بـ "العمل لاستعادة الأجواء الطبيعية في أسواق المال،" كما لم يكن لخطوته بضخ ٢٤ مليار دولار في القطاع المصرفي أي آثر إيجابي، ليقفل مؤشر داو جونز القياسي للقطاع الصناعي على تراجع ٢,٨٣ في المائة.

وكانت الأزمة قد بدأت مع ظهور نتائج الاقتصاد الأمريكي للربع الثاني من العام الجاري، إذ تم تسجيل تراجع الإنفاق العام بسبب ازدياد أسعار الوقود التي باتت تستهلك قسماً كبيراً من موازنة الأسرة، إلى جانب القلق السائد جراء الأنباء التي تشير إلى إمكانية ارتفاع تكاليف القروض العقارية والصناعية وتدخل المصرف الاحتياطي الفيدرالي لرفع معدلات الفائدة.

ذلك مع الإشارة إلى أن ظهور البيانات أواخر تموز الماضي ، شكل مناسبة سعيدة بادئ الأمر للبيت الأبيض الذي تنفس الصعداء بعدما أظهرت المؤشرات أن البلاد حققت أفضل أداء لها منذ عام تقريباً، مع بلوغ نسب النمو ٣,٤ في المائة بعد نتائج مخيبة للربع الأول، كانت الأسوأ منذ هجمات ٩/١١ . وتوجه الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي تراجعت شعبيته بفعل حرب العراق، نحو الشعب الأمريكي في بيان خاص آنذاك بالقول: "أريد من جميع المواطنين النظر ملياً إلى اقتصادنا.. إنه اقتصاد كبير، وقوي، ومرن."

وكان أداء الاقتصاد الأمريكي قد تعزز بفعل سلسلة عوامل، في مقدمتها تزايد تصدير القطاع الصناعي إلى الخارج وارتفاع الإنفاق الحكومي في الداخل.